دور وأهمية التمويل الأصغر في دعم وإنجاح المقاولاتية النسوية في الجزائر

د. محمد أمين بربري
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
berberimoh@yahoo.fr

مراد كريفار
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
nounou_1984@hotmail.com

The role and importance of microfinance in the success of women's entrepreneurship in Algeria

Dr. Mohammed amine Berberi & Morad Krifar
Chlef University / Algeria

Received: 05/03/ 2018 Accepted: 05/05/ 2018 Published: 30/06/ 2018

ملخص:

لقد ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي على زيادة المشاركة النسوية في الحياة الاقتصادية، واقتحامها عالم الأعمال و الشغل، ولعب دور بارز في دفع عجلة النمو والتنمية. وفي السنوات الأخيرة برز اهتمام كبير لدور المرأة خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد خوضها تجربة المقاولاتية.

ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الدول، إذ تمثل النساء فيها طاقات كامنة هامة قررت السلطات الجزائرية إدماجها مهنيا وتنميتها ومرافقتها والتكفل بها ضمن إطار تشريعي منظم، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل الأصغر والذي جعلت منه الجزائر بديلا فعالا يساهم في دعم المقاولاتية النسوية.

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية النسوية ، التمويل الأصغر، التنمية الاقتصادية.

رموز jel: J16, M13 , B21

Abstract:

Globalization and economic openness have helped increase women's participation in economic life, breaking into the world of business and employment, and playing a prominent role in driving growth and development. In recent years, there has been a great deal of interest in the role of women outside the traditional framework, especially after the experience of entrepreneurship.

The situation in Algeria is no different from that of other countries, where women have significant potential resources that the Algerian authorities have decided to integrate professionally, develop, accompany and ensure within an organized legislative framework. This study aims at highlighting the importance of microfinance, Feminist Entrepreneurship.

Keywords*: Women Entrepreneurship, Microfinance, Economic Development.*

(JEL) Classification: *J16, M13, B21*

مقدمة:

عرفت المقاولاتية النسوية في السنوات الآخيرة اهتماما كبيرا وتشجيع محسوس بضرورة فتح المجال أمامها نظرا لقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية ومساهمة فعالة في نمو الاقتصاد من خلال تقديم كل الإمكانيات الضرورية للنساء لتمكينهن من إنشاء أنشطتهن الاقتصادية، غير أن تحقيق ذلك يواجهه بعض العراقيل أهمها الجانب التمويلي الذي يتميز بمحدوديته لدى هؤلاء النساء، وهي وضعية تشترك فيها عبر مختلف الدول المتقدمة والنامية وإن تفاوتت درجة حدتها بينها، وهو ما أدى إلى ضرورة إيجاد صيغة تمويلية تتناسب معهن، ومن هنا ظهر التمويل الأصغر كأحد البدائل الفعالة للنهوض بالمجتمع النسوي وتمكينه من أداء دوره.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسخر بطاقة بشرية نسوية لا يستهان بها، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ قرار إدماجها مهنيا وتنميتها ومرافقتها والتكفل بها ضمن إطار تشريعي منظم، وقد أوكلت هذه المهمة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية للنساء خاصة منهن الماكثات بالبيت لخلق أنشطتهن الخاصة وتحسين مستويات معيشتهن كبداية وتقديم إضافة اقتصادية مهمة كغاية نهائية.

تبعا لما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي :

– ما مدى أهمية التمويل الأصغر في دعم وإنجاح المقاولاتية النسوية في الجزائر؟

أهداف البحث:

– التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتمويل الأصغر

– تقييم واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر

– تحليل العلاقة بين التمويل الأصغر والمقاولاتية النسوية في الجزائر

– عرض نشاط أهم الهيئات والمنظمات التي تهتم بتمويل المقاولة النسوية في الجزائر

البيانات المستخدمة:

– إحصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأعمال المرأة

المنهجية المستخدمة:

– الالمام بالجانب النظري لمتغيرات موضوع البحث

– تحليل المعطيات والنسب خلال فترة الدراسة

نتائج البحث:

– المرأة أخذت المبادرة بالدخول في الميدان المقاولاتية بكل ما يحمله من صعوبات ومخاطر وذلك كإستراتيجية من أجل تغيير واقعها وواقع الأفراد المقربين منها

– الحكومة الجزائرية ساهمت بوضع حوافز لتشجيع المقاولاتية النسوية و تعزيز الأدوار التي يمكن أن تقوم بها النساء

الدراسات السابقة:

– **دراسة** الطالب عز الدين تونس،

" l'intention entrepreneuriale: une recherche comparative entre des étudiants suivant des formation entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE "

أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير جامعة ROUEN بفرنسا سنة 2003، تناولت الدراسة وصف وتفسير تكوين التوجه المقاولاتي لطلبة علوم التسيير الذين تابعوا برامج وتكوينات في المقاولة. والفكرة الأساسية للدراسة هي فهم تأثير البرامج والتكوينات في المقاولة، وفي نفس الوقت العوامل الشخصية على التوجه المقاولاتي للطلبة، وانتهت الدراسة بوضع نموذج للتوجه المقولاتي بإستخدام نظرية AJZEN

– **دراسة** حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإقتصادي الجزائري (دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر)، دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

تناولت هذه الدراسة تأثير المحيط الإجتماعي والإقتصادي على ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر، كما حاولت التركيز على المقاول كأهم فاعل في المقاولاتية من خلال دراسة العوامل والمحفزات التي تأثر عليه، وخلصت الدراسة إلى أن المقاول هو فاعل غير منعزل يؤثر ويتأثر بمحيطه الإجتماعي والإقتصادي، الأمر الذي يظهر جليا من خلال التأثير الكبير للإصلاحات الإقتصادية المطبقة في الجزائر على المقاول وتوسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص.

– **دراسة** عصام محمد علي الليثي، إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)، المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان " تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، 09 -11 أكتوبر 2011، الخرطوم، السودان.

إقتصر الباحث في دراسته على بنك واحد هو بنك الأسرة، وهو عبارة عن بنك متخصص في التمويل المصغر، وليس بنكا إسلاميا بالمعنى السائد والمعروف، كما أن الباحث توصل إلى نتيجة واحدة بخصوص إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل المصغر وهذا بالرغم من أنه قام بعرض أهم الإنتقادات الموجهة إلى هذه الصيغ وليس مدى ملاءمتها للتمويل المصغر، وهذه النتيجة مفادها ضرورة إلتزام إدارة البنك برسالتها الإجتماعية بالإضافة إلى رسالتها التجارية إضافة إلى إستعمال توليفة من الصيغ تتنوع حسب إحتياجات المستفيدين.

أولا. مدخل إلى التمويل الأصغر

يمثل التمويل الأصغر الشق المتعلق بتقديم الخدمات المالية غير الرسمية والتي محورها الأساسي الطبقات الأكثر فقرا بغية تلبية احتياجاتهم وفقا لظروفهم القاهرة، ويعتبر مفهوما حديثا نسبيا حيث بدأ يعرف خلال خمسينيات القرن الماضي.

1. تعريف التمويل الأصغر:

يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم، وهناك مجموعة من الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر تتلخص في ما يلي:[1]

- القروض تكون قصيرة الأجل (غالبا أقل من 12 شهرا)، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية، ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر.
- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد.
- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل.

كما يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم حزمة (تشكيلة) من الخدمات المالية للفئات من الفقراء النشطين اقتصاديا الذين يعملون لحسابهم الخاص ويملكون أعمالا أو أنشطة يديرونها بأنفسهم، وتم تأسيسها- في أغلب الأحيان- من مواردهم الذاتية. وتتضمن هذه الحزمة من الخدمات المالية الآتي:[2]

- القروض.
- الادخار.
- التأمين.
- التحويلات.
- سداد فواتير الخدمات.

كما يشير مصطلح "التمويل الأصغر" إلى تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، من لا يحصلون على أجر ثابت) وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي.والتمويل الأصغر لا يشمل فحسب طائفة من المنتجات الائتمانية (لغرض ممارسة الأعمال، وتسهيل الاستهلاك، وتمويل الالتزامات الاجتماعية، ومواجهة الطوارئ...الخ)، بل أيضا الادخار وتحويل الأموال والتأمين.[3]

2. مراحل تطور التمويل الأصغر:

مرت مسيرة التمويل الأصغر –عبر الزمن- بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مراحل التطور التاريخي للتمويل الأصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: قبل عام 1950	● الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. ● قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية: 1950-1970	● الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. ● قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.

المرحلة الثالثة: **1995-1970**	• التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية. • قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم، مثل: (بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة: **ما بعد 1995**	• التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. • قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.

المصدر: ضرار، 2013، **مرجع سابق**، ص:15.

3. مصادر التمويل الأصغر:

لكي تصل المؤسسات غير المصرفية أو المصرفية العاملة في مجالات التمويل الأصغر إلى الحجم المناسب وبالتالي إلى المزيد من الأعضاء المنتسبين يجب أن يكون لهذه المؤسسات القابلية للاستمرار والقدرة على الوصول إلى مصادر الموارد المالية التجارية والتي تشمل تحفيز المدخرات والاقتراض من البنوك ومن أسواق رأس المال المحلية والعالمية. وتتضح أهمية الادخار لاستدامة مؤسسات التمويل الأصغر من خلال:[4]

3.1. تعبئة المدخرات؛ التي تعني تجميع المدخرات في مؤسسات التوسط المالي (المصارف، أسواق الأوراق المالية،...الخ) حتى يكون لها دور في حركة الاقتصاد.

3.2. الاستدامة؛ وتعني استمرارية المؤسسة ذاتيا بتوليد مواردها المتاحة لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات، وتحقق فوائض تشكل أرباحا متنامية سنويا وهذا يعني الاستدامة المالية السنوية.

3.3. محفظة التمويل؛ تعني الموارد المتاحة التي خصصتها المؤسسة المالية المعنية للتوظيف في مشروعات اقتصادية مختلفة بهدف تحقيق إيرادات مجزية توفر الاستمرارية للمؤسسة المعنية.

3.4. الادخار والاكتناز؛ الادخار عبارة عن حشد الموارد من الجمهور في الوسائط المالية كجزء من الدورة الاقتصادية، أما الاكتناز فهو حجب هذه الموارد من الدخول في حركة الاقتصاد بواسطة الوسائط المالية وبالتالي تكون موارد راكدة مما يعني ضعف ثقافة مالك هذه الموارد أو جهله عن آلية التعامل مع الموارد تعاملا اقتصاديا والله تعالى مقت اكتناز المال الذي يتداول لمصلحة المجتمع.

4. أهمية التمويل الأصغر

تتمثل أهمية التمويل الأصغر[5]:

تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، إستخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، إستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، إستخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر:

-الهدف السياسي: البحث عن الإستقرار والشراكة الإجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

-الهدف الإقتصادي: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

-الهدف الإجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

5. المبادئ الرئيسية للتمويل الأصغر:

جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن إتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سويا لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر. وتتصور المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عالما يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بالوصول الدائم لنطاق من الخدمات المالية التي تقدمها الجهات المختلفة للتزويد بالخدمات المالية عن طريق قنوات توصيل متنوعة وهو عالم لا ينظر فيه للفقراء ومنخفضي الدخل في الدول النامية على أنهم مهمشين، بل على أنهم من العملاء المحوريين والشرعيين للأنظمة المالية في بلدانهم. وهو ما يعني بمعنى آخر أن هذه الرؤية هي رؤية لأنظمة مالية شاملة، وهي الطريقة الوحيدة للوصول لأعداد كبيرة من الفقراء ومنخفضي الدخل. وفي سعيها صوب تحقيق هذه الرؤية، وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أحد عشر(11) مبدءا من مبادئ التمويل الأصغر تقوم على المشاورات التي استمرت لعقود مع أعضائها ومع الجهات المعنية. وهذه المبادئ هي:[6]

- يحتاج الفقراء إلى خدمات مالية متنوعة، وليس فقط إلى القروض. فإضافة إلى الائتمان، يرغب الفقراء في الحصول على خدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال.
- يعد التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر. وتستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وتأمين نفسها من الصدمات المالية.
- التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية لخدمة الفقراء. ولن يحقق التمويل الأصغر كل المنتظر منه إلا إذا اندمج في النظام المالي الرئيسي للدولة.
- يمكن للتمويل الأصغر أن يسدد ديونه بنفسه، وهو ما ينبغي أن يحدث إذا كان الغرض هو توصيل التمويل الأصغر لأعداد ضخمة من الفقراء. لأن مقدمي التمويل الأصغر لو لم يفرضوا رسوما كافية لتغطية تكاليفهم، سيظلون دائما محدودين بالدعم النادر وغير الأكيد من قبل الحكومات والجهات المانحة.
- الغرض من التمويل الأصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية يمكنها جذب الودائع المحلية، وإعادة تدويرها في شكل قروض، وتقديم الخدمات المالية الأخرى.

- لا يعتبر الائتمان متناهي الصغر الإجابة الصحيحة دائما. فهناك أنواع أخرى من الدعم من الممكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للمحرومين منعدمي الدخل ممن لا تتوافر لديهم وسائل للسداد.
- يشكل سقف سعر الفائدة ضررا على الفقراء لأنه يصعب عليهم الحصول على الائتمان، مما يجعل الحصول على عدد كبير من القروض الصغيرة أكثر تكلفة من الحصول على عدد قليل من القروض الضخمة. ويمنع هذا السقف مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية نفقاتها مما يؤدي إلى تعطيل تدفق الائتمان الذي يحصل عليه الفقراء.
- مهمة الحكومة هي المساعدة في الخدمات المالية وليس تقديمها بشكل مباشر. فالحكومات تكاد تعجز بشكل دائم عن الإقراض الجيد، ولكنها تستطيع أن توجد بيئة سياساتية داعمة.
- يجب أن تعمل الصناديق المانحة على تكميل رأس المال الخاص، وليس التنافس معه، ويجب أن تكون أوجه الدعم من الجهات المانحة عبارة عن دعم مؤقت للبداية وأن تكون مصممة للوصول بالمؤسسات للمرحلة التي يمكنها فيها التحول إلى مصادر التمويل الخاصة مثل: الودائع.
- يتمثل عنق الزجاجة الرئيسي في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، لذا يجب أن تركز الجهات المانحة على دعمهم وبناء قدراتهم.
- يؤدي التمويل الأصغر لأفضل النتائج عند قياس أدائه والإفصاح عنه. فإعداد التقارير لا يساعد الأطراف المعنية على الحكم على التكاليف والمنافع فحسب، بل يعمل على تحسين الأداء كذلك. وتحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى إعداد تقارير قابلة للمقارنة ودقيقة عن الأداء المالي (مثل سداد القروض واسترداد التكاليف) وكذا الأداء الاجتماعي (مثل عدد العملاء المستفيدين ومستوى فقرهم).

6. مؤسسات التمويل الأصغر وعملاؤها؛

1.6. مؤسسات التمويل الأصغر: تتمثل في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة[7]، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر واصحاب الاعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع[8] ، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

2.6. عملاء التمويل الأصغر: يتمثلون في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية[9]، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات،

الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول ان عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا[10].

ثانيا. المقاولاتية النسوية بين المفاهيم والمقاربات النظرية

1. مفهوم المقاول والمقاولة: يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم التي تناولتها وجهات نظر متنوعة ودراسات موسعة أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولة ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول انطلاقا من عدة مقاربات أولاها المقاربة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة". ثم ومع التطور الذي عرفة الاقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري(أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع(أو ينتج) بسعر غير أكيد".

ويلحق بما سبق دراسات Schumpeter في الموضوع لسنة 1935، والتي اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار[11].

أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولة فهي مقاربة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الاجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الاهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاولة المقاولة،وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى.

إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها FAYOL على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[12]، وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"[13].

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2. المرأة المقاولة ودخول عالم الشغل والأعمال: أخذ دخول المرأة عالم الشغل ومساهمتها الاقتصادية حيزا من النقاش خصوصا بعد أن عكفت العديد من الهيئات والأطراف الناشطة في مجال حقوق المرأة على تغيير موقعها في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وأصبح بإمكانها دخول العديد من المجالات الاقتصادية على محدوديتها نظرا لبعض المعوقات التي تحول دون اكتمال مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من التطور وبلوغ درجة هامة من التحكم في الموارد المتاحة بعيدا عن تمييز النوع الاجتماعي.

وتعرف المرأة المقاولة على أنها:"المرأة التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"[14]، كما تعرف أيضا على أنها: "كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق إرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري"[15]. أي أن المرأة المقاولة هي تلك التي تجمع بين خصائص الاستقلالية والمبادرة والقدرة على اتخاذ القرارات بنفسها ولصالح نشاطها الخاص.

ونظرا لخصوصية هذا الموضوع فطرحه على المستوى النظري أيضا حديث بدليل قلة الدراسات المتخصصة ومحاولة إسقاط ما جاءت به الدراسات الموجودة سابقا حول المقاولاتية–والتي تخص الرجل المقاول– على المرأة المقاولة، ويتعلق الأمر بوجود مقاربتين، الأولى تعتمد على وجود عدة مستويات للتحليل لفهم المقاولاتية وحسبها المقاولاتية ظاهرة تجمع مستويين مهمين هما المقاول والمنظمة التي يديرها.

المقاربة الثانية تعتمد على دراسة الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمقاولاتية كالحوافز، الفرص، الضغوط والتهديدات، الكفاءات والاستعداد، وأظهرت كلتا المقاربتين وخاصة الثانية وجود اختلافات جوهرية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمستوى ودرجة التكوين، الكفاءات والصفات الذاتية، نوعية القطاع والنشاط الممارس[16]، والتي تصب جميعها في مصلحة الرجل ما يجعل دور هذا الأخير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يطغى على دور المرأة ومساهمتها.

وتتميز المقاولة النسوية عن المقاولة الرجالية باعتمادها على نمط التسيير بالمشاركة وتفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي مع وضع الأهداف الاجتماعية في قمة أولوياتها ويتعلق الأمر بمحاولة تحسين مستوى المعيشة من خلال خلق فرص العمل إلى جانب تميز النساء المقاولات بقدرتهن على المحافظة على علاقات مهنية قوية نتيجة أساليبهن الناجحة في التفاوض[17]. وفي ذات السياق يشير أول تقرير نشر في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور المقاولاتية النسوية من طرف Center for women's Research في سنة 2005 أن النساء الأمريكيات أسسن 10,6 مليون مؤسسة أي ما يعادل 47,7 % من المؤسسات التي تم إنشاؤها في تلك الفترة محققة رقم أعمال يقدر بـ 2,5 تريليون دولار مع خلق 19,1 مليون فرصة عمل[18].وحسب تقرير OCDE سنة 2008 فإن المقاولات النسوية تمثل في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا وفنلندا حوالي 30 % إلى 40 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[19]، وهو ما يدل على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المرأة المقاولة في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وما ينجر عن ذلك من آثار على مختلف الأصعدة.

3. دوافع المرأة لدخول عالم المقاولاتية: أوضحت دراسة بعنوان "Les français et la création d'entreprendre" نشرت في تقرير Baromètre لسنة 2009 أن 34 % من الرجال الذين خضعوا للاستجواب أظهروا رغبة في إنشاء مؤسسات و17 % منهم لهم إرادة فعلية لتجسيد ذلك،[20] في المقابل27 % من النساء لهم رغبة في إنشاء مؤسسات و11 % منهن يقدمن على تحقيق ذلك في أقرب الآجال، وهي

نسب تحسنت مقارنة بالإحصائيات التي نشرها ذات التقرير حول نفس الموضوع سنة 2007، والتي أظهرت نسبة 15 % من النساء راغبات في إنشاء مؤسسات و6 % منهن يحققن ذلك في وقت قريب.

وعليه فإن الدوافع التي تدعو النساء إلى الدخول إلى عالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:

– حاجة المرأة إلى الإقرار بقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على فعل ذلك؛

– الرغبة في الاستقلالية؛

– البحث عن امتلاك القوة والسلطة والقدرة على صنع واتخاذ القرار؛

– التصميم المستمر على تحقيق التقدم وإثبات قدرتها على الإبداع والمبادرة؛

– الرغبة في تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في خلق فرص عمل تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات من خلال عملها غير الرسمي المنزلي؛

– الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.

– فالمرأة التي اكتسبت ثقة كبيرة بالنفس خصوصا التي شهدت فيها اهتماما كبيرا وإدراكا بدورها في تقديم قيمة مضافة للمجتمعات لا تقل أهمية عن الإضافة التي يقدمها الرجل.

4. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية: يهدف إنشاء المقاولة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

– المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

– المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛

– المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة؛

– المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها؛

– المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛

– الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة

ثالثا. عرض تجربة المقاولاتية النسوية والتمويل الأصغر في الجزائر

1. واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر: إن الحديث عن بداية المقاولاتية في الجزائر يرتبط بشكل أساسي بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر بعد التخلي عن النموذج الاشتراكي للتسيير القائم على القطاع العام ومركزية القرارات، هذه الإصلاحات التي عملت على تخفيض هذه المركزية وفتح المجال أمام المبادرة الفردية والاستثمار الخاص ضمن مناخ أكثر ملاءمة تسهر على تكييفه مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصصة في مجال الاستثمار.

وفي ذات السياق فقد تجاوزت حدود الاستثمار الخاص أو المقاولاتية حدود المجتمع الرجالي لتطال المجتمع النسوي في ظل تحسن مختلف مستويات واقعها من صحة وتعليم وتشغيل بما يتماشى والمواثيق الدولية في هذا المجال، وهو ما عبر عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة"[21] . والخطاب السياسي الجزائري لم يخرج عن ذات السياق حول ضرورة تحري المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف ميادين الحياة.

1.1. إحصائيات عن المرأة العاملة في الجزائر: إن دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل والأعمال مرتبط بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي الذي بلغته دون أن ننسى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي بعض الإحصائيات التي تظهر الموقع الذي تحتله داخل المجتمع والذي يؤثر بشكل مباشر على دورها الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم 01: نسبة النشاط الاقتصادي حسب الجنس

السنة	2011/09	2012/09	2013/09	2014/09	2015/09
العدد	10 661 000	11 423 000	11 964 000	-	11 932 000
النسبة	% 40,0	%42,0	%43,2	%40,7	%41,8
الذكور	%65,3	%67,8	%69,5	%66,2	%66,8
الإناث	%14,2	%15,8	%16,6	%14,9	%16,4

Source:http://www.ons.dz

تمثل نسبة النشاط الاقتصادي نسبة السكان البالغين أكثر من 15 سنة من بين كل فئات المجتمع ومن خلال الجدول يبدو جليا أن هذه النسبة تقل عند الإناث مقارنة بنظيرتها لدى الذكور، ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها التعليم المتاح لكلا الجنسين بشكل متباين كما أظهرته دراسة إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات بعنوان الحوصلة الإحصائية 1962-2011 في الفصل المتعلق بالتعليم، إذ تبين أن نسبة التعليم المسجلة لدى الإناث منخفضة خاصة في الطور التعليمي الثانوي لا تتجاوز 40 %لتتحسن هذه النسبة تدريجيا خاصة في العشرية الأخيرة لتقارب 50 %. ويعود اهتمامنا بمسألة التعليم على اعتبار أهميته لدخول عالم الشغل وهو ما يؤثر على بقية الإحصائيات الأخرى المتعلقة بعالم الشغل ومحل المرأة فيه والموضحة في الجداول اللاحقة.

جدول رقم 02: عدد النساء المشتغلات

السنة	2011/09	2012/09	2013/09	2014/09	2015/09
العدد الإجمالي للمشتغلين	9 599 000	10 170 000	10 788 000	10 239 000	10 594 000
عدد النساء المشتغلات	1 561 000	1 778 000	1 904 000	1 722 000	1 934 000

Source: http://www.ons.dz

أما هذا الجدول فيظهر عدد النساء العاملات مقارنة بالعدد الإجمالي والتي لا تتجاوز خلال سنوات الدراسة نسبة 18 %وهي نسبة ضئيلة تعبر من مساهمة محدودة للمرأة في عالم الشغل، تعززها نسبة البطالة الموضحة في الجدول الموالي والتي تكاد تبلغ الضعف عند الإناث مقارنة بالذكور.

جدول رقم 03: نسبة البطالة حسب الجنس

السنة	2011/09	2012/09	2013/09	2014/09	2015/09
نسبة البطالة	% 10,0	%11,0	%9,8	%10,6	%11,2
الذكور	%8,4	%9,6	%8,3	%9,2	%9,9
الإناث	%17,2	%17,0	%16,3	%17,1	%16,6

Source :http ://www.ons.dz

أما نسبة العمالة والتي تعبر عن نسبة المشتغلين إلى الناشطين اقتصاديا فهي منخفضة نسبيا بسبب انخفاضها لدى الإناث مقارنة بالذكور، وقد يعزى ذلك إلى أسباب اجتماعية وثقافية تحد من خروج المرأة إلى عالم الشغل على الرغم من كل الاهتمام الذي منحته الدولة لهذه الفئة.

جدول رقم 04: نسبة العمالة حسب الجنس

السنة	2011/09	2012/09	2013/09	2014/09	2015/09
نسبة العمالة	% 36,0	%37,4	%39,0	%36,4	%37,1
الذكور	%59,8	%61,3	%63,7	%60,1	-
الإناث	%11,8	%13,1	%13,9	%12,3	%13,6

Source :http://www.ons.dz

وتتحسن النسب المتعلقة بالنساء نسبيا بالوصول إلى نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالنسب السابقة، مع أن هذه النسبة لم تبلغ 40 % ما يدل على أن القطاع العام أكثر استقطابا لهن مقارنة بالقطاع الخاص لعدة أسباب منها قلة مواردها المالية التي لا تمكنها من خلق أنشطة خاصة بها إلى جانب المخاطرة التي تحيط بهذا القطاع من جهة أخرى.

جدول رقم 05: نسبة اليد العاملة حسب الجنس في القطاع الخاص

السنة	2011/09	2012/09	2013/09	2014/09	2015/09
النسبة	% 60,0	%57,2	% 58,8	% 60,0	% 58,0

الذكور	% 63,8	% 61,7	% 61,2	% 62,8	% 64,1
الإناث	% 40,1	% 38,8	% 38,8	% 37,2	% 35,9

Source :http://www.ons.dz

1-2- إحصائيات عن المقاولات النسوية في الجزائر: تعتبر الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشأتها الدولة من بين المؤسسات القائمة على ترقية نشاط المرأة المقاولة في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- **السجل التجاري CNRS:** حسب السجل التجاري تتميز المقاولات النسوية بضعف نسبتها المقدرة بـ 7,6 % كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 06: توزيع التجار حسب الجنس والعمر حتى نهاية 2013

الفئات العمرية	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية
19-18	1 234	66	1 300	0,08
28-20	203 897	7 083	210 980	13,78
38-29	508 650	25 709	534 359	34,89
48-39	387 105	31 360	418 465	27,32
58-49	183 185	24 556	207 741	13,57
68-59	83 898	14 575	98 473	6,43
69 فما فوق	47 850	12 305	60 155	3,93
المجموع	1 415 850	115 654	1 531 473	100
النسبة المئوية	% 92,4	% 7,6	% 100	-

Source: Centre National du Registre de Commerce, Les créations d'entreprises en Algérie, statistiques 2013, Avril 2014, p 55.

وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات المنشأة من قبل الرجال والتي تعود كما ذكرنا سابقا لأسباب اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، ووفقا لذات المصدر فإن هذه المقاولات النسوية ترتكز بشكل أكبر على مستوى الولايات الشمالية بما يتناسب مع الكثافة السكانية وتركز النشاط الاقتصادي وكل التسهيلات الضرورية لتوفر هذه الأنشطة.

- **هياكل الدعم:** وتتمثل في كل من ANSEJ، CNAC وANGEM، والتي تعمل جميعها من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة مؤسسيها سواء كانوا رجالا أو نساء، هؤلاء اللواتي يمثلن نسبة ضئيلة

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتجربة التمويل المصغر في الجزائر

2-1- تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: إن تجربة التمويل المصغر في الجزائر تكاد تكون محتكرة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والتي تعتبر إحدى الهيئات الحكومية التي تم استحداثها من قبل الدولة الجزائرية في إطار تشجيع وترقية ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتم استحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخلو/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الموافق 2004/01/22، وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

2-2- مميزات القرض المصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تعرف الوكالة القرض المصغر على أنه: "سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي تتعدى كلفتها مليون دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما. ويرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[22] .

وقامت الوكالة بوضع إطار خاص بالقرض المصغر لتوضيح مختلف العمليات والتي يمكن توضيحها فيما يلي[23]:

- **القرض المصغر**: هو سلفة موجهة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، وهو يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.
- **الأنشطة الممولة من قبل الوكالة**: تمول الوكالة مجموعة من الأنشطة المنزلية والتجارية عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة لانطلاق النشاط.
- **المستفيدون من القرض المصغر**: هم ذوو المداخيل الضعيفة وغير المؤهلين للاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية لعدم استيفاء شروطها من ضمانات ومساهمات شخصية وغيرها، وعادة يكون إطار عملهم مؤسسة شخصية أو عائلية، يتواجد معظمهم في المناطق

الريفية يزاولون نشاطات زراعية صغيرة أو في مجال تحويل المواد الغذائية أو الصناعات التقليدية في صورة مشاريع صغيرة. أما أولئك المتواجدون في المناطق الحضرية فيتنقلون بين نشاطات أكثر تنوعا من صغار التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والباعة المتجولين وغيرهم، هؤلاء يعتبرون مقاولين صغار يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي.

- **قيمة القرض المصغر**: يحدد مبلغ السلف التي يمنحها جهاز القرض المصغر بقيمة مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) كحد أدنى ولا يمكنه أن يتجاوز قيمة مليون دينار جزائري (1000.000دج).
- **الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر**: يحظى المستفيدون بسلفة بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار (100.000 دج) لاستكمال مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي. وكذا سلفة بدون فوائد قصد شراء مواد أولية لا تتجاوز كلفتها مائة ألف دينار (100.000دج)، و قد تصل كلفة السلفة لشراء مواد أولية إلى مائتا وخمسين ألف دينار (250.000دج) على مستوى ولايات الجنوب.
- **نوعية المشاريع الممولة**: يمول جهاز القرض المصغر جميع أنواع الأنشطة دون تمييز، و بالتالي فإن المستفيد يملك مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يناسبه شريطة ألا تتجاوز كلفته الإجمالية قيمة القرض الممنوح، و ان تكون لديه مهارة فيه.
- **خدمة المرافقة**: تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر، مرافقة المستفيد أو المقاول مجانا طوال المدة المرتبطة بإنشاء وإنجاز المشروع. وتتمثل الأهداف المسندة لعملية المرافقة فيما يلي:
  - جعل المقاول يدرك الجوانب التجارية والتقنية والمالية المتعلقة بمشروعه؛
  - مساعدة المقاول في مساعيه المرتبطة بإنجاز المشروع؛
  - دراسة احتمال نجاح المشروع؛
  - فحص سلامة الفرضيات الموضوعة من طرف المقاول والمتعلقة بمشروعه؛
  - تحضير ملف مكتمل خاص بإنشاء النشاط (دراسة تقنية واقتصادية) حسب الطرق والمناهج المتبعة من طرف الوكالة.
- **وسائل تنفيذ مهام الوكالة**: تسهر الوكالة على تنفيذ مهامها عبر خلايا المرافقة، حيث تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا من أجل تنفيذ هذه المهامفهي تضم 10 فروع جهوية مرتبطة بـ 49 مديرية ولائية ومدعمة بخلايا المرافقة على مستوى كل دائرة، وعليه فإن هذه الشبكة الإقليمية تسمح بسير عمل الوكالة على أحسن وجه فضلا عن تشجيع العمل الجواري وتحسيس السكان لا سيما المتواجدون منهم بالمناطق الريفية والنائية.
- **الأفراد المعاقين وإمكانية الحصول على القرض المصغر**: كغيرهم من المواطنين يحق لأفراد هذه الفئة الاستفادة من التدابير الخاصة الممنوحة في إطار إنشاء نشاط اقتصادي معين، مع ضرورة التزامهم بإثبات كفاءاتهم وقدراتهم في مجال الأنشطة الاقتصادية المختارة.
- **تأمين القروض المصغرة الممنوحة**: تتولى الوكالة ضمان القروض المصغرة الممنوحة من خلال صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المتواجد مقره بجوار الوكالة لصالح زبائنها الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، وذلك في حالة ثبوت عدم قدرتهم على تسديد الدائنين

(مؤسسات مالية وبنوك) من خلال تغطية باقي الديون المستحقة من القروض بنسبة 85 % في تاريخ التصريح بحالة الإعسار، مع التنويه بضرورة قيام المستفيدين بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأعمال المرأة: يعد إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد إحدى الأهداف التي تصبو إليها الوكالة، وذلك عن طريق منح قروض لاستحداث الأنشطة، فقد وضع القرض المصغر لتشجيع ظهور العمل الذاتي والمنزلي بشكل خاص كالأنشطة الحرفية والمهنية،لا سيما لدى فئة النساء وعليه فإن عددا كبيرا من النساء قمن بخلق أنشطتهن الاقتصادية في بيوتهن مثل: الخياطة، صناعة الحلويات العصرية و الحلوى، الكسكسي والخبز التقليدي... الخ

وقد قامت الوكالة بعمل كبير على هذا المستوى، ويتضح ذلك من خلال نسبة القروض الممنوحة للنساء والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم 07: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 2015/12/31

جنس المستفيد	العدد	النسبة
نساء	476 834	% 62,42
رجال	287 120	% 37,58
المجموع	763 954	% 100

Source : www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles

-الخاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول أن المرأة أخذت المبادرة بالدخول في هذا الميدان بكل ما يحمله من صعوبات ومخاطر وذلك كإستراتيجية من أجل تغيير واقعها وواقع الأفراد المقربين منها، فتكون بذلك قد خطت خطوة نحو المخاطرة والتحدي، مستعملة مختلف المعارف النظرية والتقنية التي تملكها من جهة ومخزونها الشخصي المكون من صفتها وهواياتها وميولاتها وطموحاتها المكتسبة منذ الطفولة من جهة أخرى، وهذا من اجل الرقي الإجتماعي، فتكون بذلك هذه الخطوة في ميدان المقاولة والتي كانت في الإطار الرسمي لا تبرز مستوى المجتمع فقط، بل حتى على مستوى الهيئات الرسمية، من أجل دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال وضع حوافز لتشجيع المقاولاتية النسوية و تعزيز الأدوار التي يمكن أن تقوم بها النساء، يبرز لنا الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر بصفة خاصة في تحقيق وفورات مالية للنهوض بالمجتمع النسوي وتمكينه من أداء دوره، وتجسيد مشاركتها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.وهذا يعتمد بالأساس على مدى توفر بيئة مناسبة ومناخ ملائم للاستثمار ووجود سياسات تحفز هذا النوع من المبادرة وتدعم دور المرأة المقاولاتية.

نتائج البحث: تم التوصل من خلال هذه الورقة إلى النتائج الموالية:

- التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء للقيام بمشاريع اقتصادية تدر دخلا.
- يعتبر التمويل الأصغر مصدرا للتمويل المحلي يركز على الفئة الأكثر فقرا حيث يوفر لها الاحتياجات الضرورية كمبدأ من مبادئه الأساسية.

- يحدث التمويل الأصغر أثرا على الفرد من خلال تمكين المرأة من إدارة أموالها والتحكم في تسيير موارد مجتمعها، كما يحدث أثرا على الأسرة من خلال زيادة دخلها ويمكنها من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص، أما أثره على مستوى المشروع فيكمن في زيادة إيراداته وتوفير فرص عمل لبعض أفراد المجتمع.

- تتعدد الأبعاد التنموية للتمويل الأصغر حيث يساهم في مساعدة الفقراء، تحسين نتائج الرعاية الصحية، تعليم الأطفال، وتوفير السكن وغيرها.

- حقيقة المرأة المقاولاتية في الجزائر ما يزال غائبا نتيجة الصعوبات التي تواجهها سواءا كانت تمويلية و تسويقية أو إدارية وهذا بدوره يؤدي إلى إعاقة مشاركتهن في النشاط الإقتصادي.

- يمكن للمرأة أن تشارك في تحقيق العملية التنموية من خلال إقتحامها للمجال العملي.

- تساهم المرأة المقاولاتية من خلال مختلف المشاريع التي تنجزها في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجلات الإقتصادية والإجتماعية.

- دعم المرأة المقاولاتية في الجزائر لا يزال ضعيفا، لم يرقى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، رغم إمتلاكها لمقومات طبيعية وبشرية وحتى مالية وهذا ما يفسر ضعف التخطيط الإستراتيجي.

- الاحالات المراجع:

1- محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1431هـ/2010م، ص:18.

2- د. ضرار، **"مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الأصغر"**، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، جمهورية السودان، 2013، ص:

3- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، **دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر –الإرشادات المتفق عليها**، البنك الدولي، أكتوبر/ تشرين الأول 2012، ص:04.

4- عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان البشير، **"دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة : تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية"**، ص ص: 13-14، على الرابط: http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php?ID.pdf تاريخ الإطلاع يوم 01/06/2016.

6- البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي– التحديات والمبادرات**، الورقة الثانية من حوار السياسات، جدة- السعودية، 2008/05/11، ص ص: 14-15.

7 - تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة اثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps

8 - اليزابيت ليتلفيلد وريتشارد روزنبرج، " تحطيم الحوائط العازلة بين التمويل متناهي الصغر والنظام المالي الرسمي"، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2004، ص 4.

9 - : ماركو اريا، " التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية"، كلية الادارة، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006، ص 24.

10- تطوير خدمات الاعمال والشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر، " دراسة اثر الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الاصغر في قطاع غزة"، كانون اول 2009، ص 09، متوفر على الموقع التالي: www.tatweer.ps

11- دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 15-17.

12- بن الطاهر حسين، خذري توفيق، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.

13- قريشي يوسف، سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.

14- شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري،قسنطينة،2009، ص 12.

15- كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص 30.

16-Mohamed BOUSSETTA, Entrepreneuriat Féminin au Maroc : Environnement et Contribution au Développement Economique et Social, Investment Climate and Business Environment Research Fund, № 10/11, Dakar, Juillet 2011, p 06.

17- قريشي يوسف، سلامي منيرة، مرجع سابق، ص 62.

18-Zahra ARASTI, L'Entrepreneuriat Féminin En Iran : Les Structures Socioculturelles, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Vol 1, 2008, p 04.

19-Tahir METAICHE, Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire, P 02, disponible le 20/07/2016 sur le site :
http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.**pdf**

20-Geneviève BEL, L'entrepreneuriat au féminin, avis et rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental, France, 2009, p 43

21- شلوف فريدة، مرجع سابق، ص 61.

22- ما هو القرض المصغر، متاح بتاريخ 2016/07/22 على الموقع الالكتروني: http://www.angem.dz/ar/page/qu-est-ce-que-/le-micro-credit

23- ماهو مفهوم القرض المصغر؟ متاح بتاريخ 2016/07/18 على الموقع الالكتروني: http://www.angem.dz/ar/faqs